



International Journal of Research in Finance and Management

P-ISSN: 2617-5754

E-ISSN: 2617-5762

IJRFM 2025; 8(1): 660-670

www.allfinancejournal.com

Received: 09-04-2025

Accepted: 23-05-2025

الباحث: معاذ خليل إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت

الأستاذ الدكتور: ابراهيم علي كردي
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت

تأثير هيكل رأس المال في السيولة المصرفية _ دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة المختارة

الباحث: معاذ خليل إبراهيم، الأستاذ الدكتور. ابراهيم علي كردي

DOI: <https://www.doi.org/10.33545/26175754.2025.v8.i1g.490>

المستخلص

هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين هيكل رأس المال والسيولة المصرفية في المؤسسات المالية من خلال تحليل البيانات المالية واستخدام نماذج احصائية، تسعى الدراسة الى فهم كيفية تأثير نسب التمويل طويل الاجل وقصير الاجل على السيولة المصرفية، وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ تم اختيار (2) مصارف، وقد تم اختبار الفرضيات باستخدام المنهج الوصفي التحليلي برنامج (STATA16) بهدف التعرف على علاقة التأثير بين مؤشرات هيكل رأس المال والسيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اهمها ان هيكل رأس المال يلعب دوراً جوهرياً في التأثير في السيولة المصرفية من خلال التوازن بين الديون وحقوق الملكية وتخفيف الضغط المالي بالاعتماد على حقوق الملكية وتوفير السيولة والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية الكافية، واوصت الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والتمويل بالديون لتقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة وضمان الاحتفاظ بالاحتياطيات نقدية كافية تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها القانونية. الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، السيولة المصرفية.

المقدمة

تعد السيولة المصرفية من العناصر الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الأنظمة المالية وضمان استمرارية العمليات المصرفية. ومع تعقد البيئات الاقتصادية وتزايد تحديات الأسواق العالمية، أصبح من الضروري دراسة عوامل التأثير على السيولة المصرفية، ومنها هيكل رأس المال. يتناول هذا البحث الدور الذي يلعبه هيكل رأس المال في تعزيز أو تقليل السيولة المصرفية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات المالية. من خلال تحليل شامل يعتمد على النظريات المالية والبيانات الميدانية، كما يعتبر هيكل رأس المال من أبرز العناصر التي تؤثر في الأداء المالي والإداري للمؤسسات المصرفية، حيث يُعد التخطيط الاستراتيجي لكيفية توزيع مصادر التمويل بين الديون وحقوق الملكية محورياً أساسياً لضمان استقرار المؤسسات وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. في الوقت ذاته، تُعد السيولة المصرفية عنصراً حيوياً لضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل والمحافظة على استدامة عملياتها اليومية.

Correspondence Author:

الباحث: معاذ خليل إبراهيم
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة الدراسة

ان من ابرز واهم المعوقات التي يواجهها المصرف او اي مؤسسة مالية هو كيفية تكوين الهيكل المناسب لرأس المال والمتكون من رأس المال المملاك والارباح المحتجزة والقروض طويلة الاجل والاحتياطات فهذا يتطلب اختيار مزيج متوازن ومناسب بين كل من العائد والمخاطرة لتخفيض كلفة رأس المال الى الحد المسموح به ادنى حد وتشمل اجمالي المبالغ اللازمة لسد احتياجات المؤسسة المالية على المدى الطويل وبهذا يكون دور الرقابة في المتابعة المستمرة للأنشطة المصرفية في مختلف الاستثمارات وقياس نسبة الارباح الى مقدار الاموال المستخدمة من رأس المال.

*تكمّن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي للدراسة ب (ما مدى تأثير هيكل رأس المال على مستويات السيولة في القطاع المصرفي؟)

*ويمكن صياغة بعض الاسئلة الفرعية من التساؤل الرئيسي كالآتي

1. هل يؤثر مؤشر حقوق الملكية في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟
2. هل يؤثر مؤشر المديونية والرفع المالي في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟
3. هل يؤثر مؤشر كفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة؟

ثانياً. اهمية الدراسة

تبرز اهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع ذو اهمية في المصارف العراقية الخاصة بسبب ارتباطه في الجانب المالي والوظائف المالية كما تهتم الدراسة في تبيان وتوضيح أثر مصادر التمويل الداخلية والخارجية في السيولة المصرفية.

1- يعتبر هيكل رأس المال العنصر الاساسي والركيزة الاساسية للأمان في المصارف كافة للحفاظ على سيولة مناسبة وحماية اموال المودعين وتجاوز العقوبات والخسائر التي من المحتمل ان يتعرض لها اي مصرف وبيان نقاط القوة والضعف لهذه المصارف، وتحديد مدى امكانية تكوين هيكل رأس مال قوي يكون درعها الحصين امام التقلبات.

2- من خلال ارتباطاته الوثيقة بالمصارف التي تعد مؤسسات مالية مهمة في الاقتصاد والتي لها اهداف تسعى الى تحقيقها وكون السيولة المصرفية هي اهم ما يبرز ويجعل المصرف قادر على مزاولة الاعمال والأنشطة التجارية اذ تقاس المصارف بقوة المركز المالي.

3- توضح الطرق والاساليب التي يمكن استخدامها من قبل ادارات المصارف لمعالجة الاختلال في هيكل رأس المال ومعرفة ما هو هيكل رأس المال وما هي السيولة المصرفية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.

ثالثاً. اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى الاتي:

1- تحليل مؤشرات هيكل رأس المال والسيولة المصرفية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

2- التعرف على تركيبة هيكل رأس المال والسيولة المصرفية التي تحققها المصارف.

3- معرفة المصدر التمويلي لهيكل رأس المال الذي يحقق سيولة كافية للمصارف.

4- ابراز كيفية اختيار الهيكل المالي والعوامل المؤثرة في اختياره.

رابعاً. فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو الاتي: (هناك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة) وينبثق من هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية كما يلي:

1. هناك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في نسبة السيولة القانونية المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة.
2. هناك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في نسبة التوظيف المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة.

خامساً. منهج الدراسة

استناداً الى طبيعة الدراسة والاهداف المرجوة منها، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي. يركز هذا المنهج على دراسة الظواهر الموجودة في الواقع، ويهتم بتقديم وصف دقيق لها من حيث النوع والكم. لا يقتصر هذا المنهج على جمع المعلومات المتعلقة بالظواهر فحسب، بل يتجاوز ذلك الى تحليلها وربطها وشرحها، مما يساهم في استخلاص نتائج تعزز من فهمنا المتوازن حول هذه الدراسة.

سادساً. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة مكونة من (2) مصارف (مصرف بغداد، مصرف اشور) وللفترة من (2013-2022).

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم هيكل رأس المال

ان مفهوم هيكل رأس المال هو الخليط او مزيج او تشكيلة من الاموال التي حصلت عليها المؤسسة من مصادرها الداخلية عبر احتجازها للأرباح والاسهم العادية او من مصادرها الخارجية من خلال القروض الطويلة الاجل (9: nawi,2015) فقرار هيكل رأس المال مهم لأي مؤسسة مالية فقد تؤدي القرارات الغير ناجحة الى فشل في العمليات ومشاكل مالية كبيرة لها تأثير على مستوى السيولة وعوائد المستثمرين (6: Petersburg,sain,2021) كما يعتبر هيكل رأس المال بأنه المزيج الأمثل لمصادر التمويل سواء عن طريق الديون او حقوق الملكية فيعد هيكل رأس المال على انه المكونات التفصيلية لكل جانب من جانبي الميزانية العمومية للمؤسسة فيتحدد مدى التوازن في الهيكل المالي بمدى التناسق بين الاصول والخصوم وهو ما يطلق عليه منهج التغطية في التمويل (خلف واخرون، 2018:159) كما يتم توضيحه بأنه قرار استراتيجي له تأثير في قدرة المؤسسة على المنافسة لذلك فإن المدراء الماليون يتحملون المسؤولية الكبرى في تحديد المزيج الأمثل (57: Oyedokun,at al, 2018)

- مؤشرات قياس هيكل رأس المال

1. مؤشر نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات:

يوضح هذا المؤشر نسبة رأس المال السهمي المخصص لأنشطة المؤسسة الاستثمارية (الاصول) والنسبة التي سيحصل عليها المساهمون العاديون من اجمالي الاصول اذا تم تصفية المؤسسة المالية ومدى مساهمة رأس المال السهمي في اجمالي الاصول المخصصة للأنشطة المصرفية التجارية للمؤسسة المالي (23: Hainaut et al., 2018) وحسب المعادلة

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

ويظهر هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة على حقوق الملكية لتمويل اصولها. وان ارتفاع هذا المؤشر يعني ان المؤسسة تعتمد بشكل أكبر على تمويل حقوق الملكية مقارنة بالديون مما يعكس استقراراً مالياً أكبر وقابلية اقل للمخاطر المالية.

2. مؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات:

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100$$

يعمل هذا المؤشر كأداة لتقييم قدرة اي مؤسسة مالية على السداد في تاريخ الاستحقاق وهذا المؤشر من هو الأكثر استخداماً لقياس مدى استخدام المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية في هيكلها المالي ويحدد هذا المؤشر مقدار الدين لكل دينار من اجمالي اصول المؤسسة وهو مؤشر على حجم المخاطر المتوقعة التي تتعرض لها المؤسسة يمكن معرفة هذا المؤشر من خلال النسبة التي تظهر حيث اذا كانت نسبة هذا المؤشر تزيد عن ال 100% فإن هذا دليل على ان التزامات المؤسسة تتجاوز اجمالي الاصول التي تحتفظ بها المؤسسة وهذا خطر كبير يدل على ان المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وخاصة على المدى البعيد بينما اذا كانت هذه النسبة منخفضة فهو دليل على ان المؤسسة تستعمل اموالها الخاصة بدل الالتزامات في تمويل اشطتها (89: Gropp , at al,2018) وحسب المعادلة:

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل اصولها حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على ان المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون مما قد يزيد من المخاطر المالية. بالمقابل، إذا كان نسبة منخفضة يعني ان المؤسسة تعتمد أكثر على تمويل حقوق الملكية مما يعكس استقراراً مالياً أكبر.

3. مؤشر نسبة اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي الودائع

يستخدم هذا المؤشر دائماً في المؤسسات المالية لتقييم استقرار وملاءة المؤسسات المالية وان ارتفاع هذا المؤشر يشير الى ان المؤسسة تعتمد بشكل كبير على حقوق الملكية لتمويل نشاطها. مما يعكس استقراراً مالياً وقابلية اقل للمخاطر. اما انخفاض النسبة قد يشير الى اعتماد أكبر على الودائع، مما قد يتطلب ادارة جيدة لتجنب المخاطر المالية. يقيس هذا المؤشر مدا مساهمة رأس المال السهمي (حقوق الملكية) في تمويل أنشطة اعمال المؤسسة (45: Gambacorta & Shin,2016) وحسب المعادلة:

$$\text{هيكل رأس المال} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$$

ثانياً: مفهوم السيولة المصرفية

السيولة تعتبر التوازن بين الموارد المتاحة والاموال المستخدمة لموجودات المؤسسة المالية، وتعتبر المؤسسة غنية بالسيولة اذا كانت الموارد المتاحة تتجاوز القدرة على الاقراض وهذا يعني انه يجب على المؤسسة استثمار الفائض في موجودات سائلة مثل الاوراق المالية والودائع لدى البنوك او البنك المركزي. يشير المفهوم المالي للسيولة الى انها الاحتفاظ بجزء من الموجودات المالية في شكل سائل من اجل الاستجابة دون تأخير لسحوبات العملاء او زيادة الاحتياجات النقدية مع الحفاظ على القدرة على استثمار الودائع لتحقيق أقصى قدر من الارباح، وتحقق المؤسسات اهدافها الخاصة بالسيولة من خلال الحفاظ على مستوى كاف من السيولة في جميع الاوقات او من خلال التنسيق لتدفقات الاموال الى المؤسسة وخارجها (القيسي: 650، 2024). ويقصد بالسيولة المصرفية ايضاً هي قدرة المؤسسة المالية الى تحويل موجوداتها الى سيولة نقدية بسرعة وسعر قريب من الاسعار الجارية في السوق من دون خسائر (315، 2010: Bergham) او تشير السيولة الى كمية النقود التي تحتفظ بها المؤسسة المالية او الموجودات المتاحة لديها التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقد دون التعرض لأي خسارة في قيمتها (148: Khudair & Yaqoop,2021). تعرف على انها يمكن ان تعكس قدرة المؤسسة المالية على تأمين السيولة بسهولة لتلبية التزاماته. ويمكن تحقيق السيولة من خلال

امتلاكها للنقد المباشر بالعملة او من خلال الحسابات المفتوحة لديها في البنك المركزي (ظاهر ومحمد، 2019:149).

مؤشرات قياس السيولة المصرفية

مؤشرات السيولة المصرفية تساعد في قياس مستوى السيولة وتقييم قدرة المؤسسة المالية على تلبية الالتزامات المالية الفورية وادارتها بفاعلية تساعد المؤسسات المالية في الحفاظ على استقرارها المالي وتجنب الازمات من بين هذه المؤشرات:

1.نسبة التوظيف

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة المؤسسة المالية على تلبية احتياجات عملائها من الاقراض من الودائع وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت قدرة المؤسسة المالية على تلبية متطلبات الاقراض الجديدة. وفي الوقت نفسه، تشير أيضا الى تراجع قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المودعين اي تراجع السيولة وينبغي على المؤسسة المالية ان تكون حذرة بشأن طلبات الاقراض الجديدة لتجنب الوقوع في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العملاء الآخرين، ونسبة المخصصات (التوظيف) هي القروض والسلف مقسومة على الودائع وما في حكمها (داود، 2012:134)، ويمكن قياسها من خلال المعادلة التالية:

وجميع النسب المذكورة يمكن ملاحظة ان لديهم قاسما واحدا

القروض والسلف

$$\text{نسبة التوظيف} = 100 \times \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{\text{القروض والسلف}}$$

الودائع وما في حكمها

وهو الودائع وما الى ذلك ومنتج هذه النسب كلها مرتبط بعلاقة مباشرة مع السيولة اي علاقة طردية باستثناء نسبة التوظيف فانها علاقة عكسية مع السيولة.

2. نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة الى قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالالتزامات المالية في مواعيدها المحددة، وذلك من خلال النقد المتاح في خزائنها بالإضافة الى ما لديها من اموال في البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى. ينبغي تجنب الارتفاع المفرط او الانخفاض الكبير في هذه النسبة، حيث ان الارتفاع قد يؤثر سلباً على العوائد المصرفية بسبب عدم استثمار تلك الاموال في فرص تحقق ارباحاً من جهة اخرى، فإن الانخفاض قد يعرض المؤسسة المالية لمشكلات متعددة وبالتالي، هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة (يوسف ومحمد، 2023:347)، وتقاس نسبة الرصيد النقدي في التالي:

الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = 100 \times \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}$$

3.نسبة السيولة القانونية

وتعد هذه النسبة من النسب المطلوبة لتكون متاحة للمؤسسة المالية بموجب القانون وتقتصر على (30_35%) كحد اقصى في النظام الاقتصادي وتعكس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الاولية والثانوية سواء النقدية او شبة النقدية على الوفاء بالالتزامات المالية للمؤسسات المالية خلال جميع الحالات والتي تعد من اهم المؤشرات في مجال تقييم ادارة السيولة المصرفية (الخفاجي، 2019:77)، وتقاس من خلال المعادلة التالية:

الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = 100 \times \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}$$

المحور الثالث: الجانب العملي

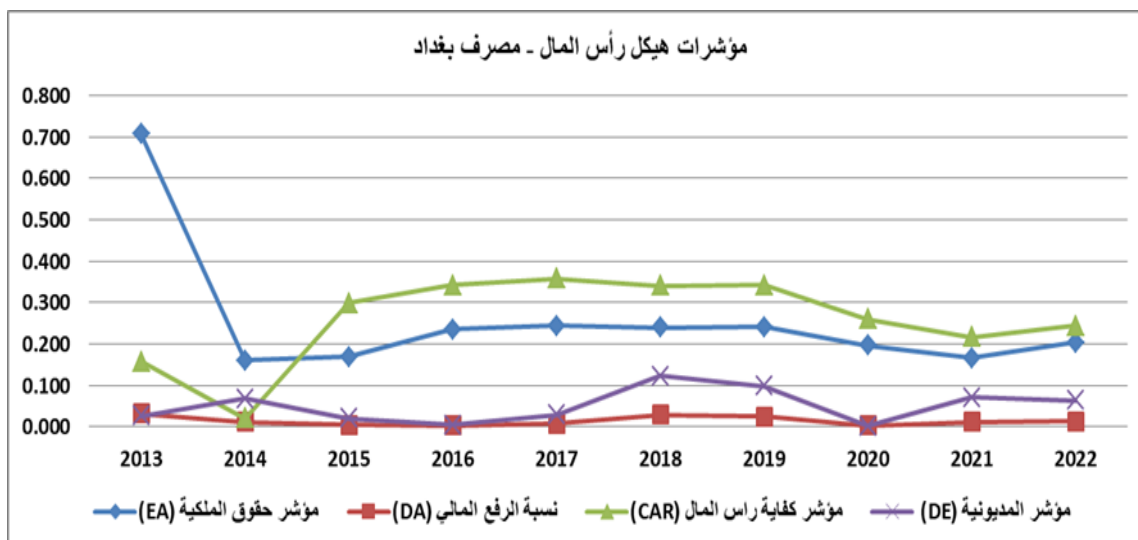
أولاً: التحليل المالي لمؤشرات هيكل رأس المال

يتضمن هذا المبحث التحليل المالي والعرض البياني للمؤشرات بهدف قياس هيكل رأس المال والسيولة المصرفية، والنتائج المستخلصة للمصارف عينة الدراسة وللمدة (2022-2013)

جدول (1): مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف بغداد

1السنوات	مؤشر حقوق الملكية (EA)	نسبة الرفع المالي(DA)	مؤشر كفاية رأس المال (CAR)	مؤشر المديونية(DE)
2013	0.707	0.031	0.157	0.025
2014	0.160	0.011	0.020	0.068
2015	0.169	0.003	0.299	0.020
2016	0.236	0.002	0.342	0.004
2017	0.244	0.007	0.358	0.029
2018	0.240	0.029	0.341	0.122
2019	0.241	0.024	0.341	0.098
2020	0.196	0.002	0.259	0.001
2021	0.166	0.012	0.216	0.071
2022	0.203	0.013	0.244	0.064
القيمة العليا	0.707	0.031	0.358	0.122
القيمة الدنيا	0.160	0.002	0.020	0.001
الوسط الحسابي	0.256	0.013	0.258	0.050
الانحراف المعياري	0.162	0.011	0.106	0.041

الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج STATA 16



شكل (1) مستويات مؤشرات رأس المال لمصرف بغداد (2022-2013)

تشير بيانات الجدول رقم (1) وشكل رقم (1) ان مستويات مؤشرات رأس المال لمصرف بغداد الى تطورات مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف بغداد خلال الفترة من (2013-2022)، والتي تشمل: مؤشر حقوق الملكية (EA)، ونسبة الرفع المالي (DA)، ومؤشر كفاية رأس المال (CAR)، ومؤشر المديونية (DE).

يلاحظ أن مؤشر حقوق الملكية (EA) قد سجل تذبذباً نسبياً خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أدنى قيمة له (0.160) في عام 2014، وأعلى قيمة (0.707) في عام 2013، بمتوسط حسابي بلغ (0.256)، وانحراف معياري (0.162)، مما يشير إلى عدم التوازن وهناك تدني في سياسة التمويل الذاتي للمصرف مع وجود فترات ملحوظة، خصوصاً في السنوات الأخيرة.

أما نسبة الرفع المالي (DA)، فقد حافظت على مستويات منخفضة نسبياً طوال الفترة، تراوحت بين (0.002) و(0.031)، بمتوسط قدره (0.013)، مما يدل على انخفاض اعتماد المصرف على الديون قصيرة الأجل في تمويله، وهو ما

يعكس توجهها محافظاً في الهيكل التمويلي وتجنباً للمخاطر المرتبطة بالرفع المالي المرتفع.

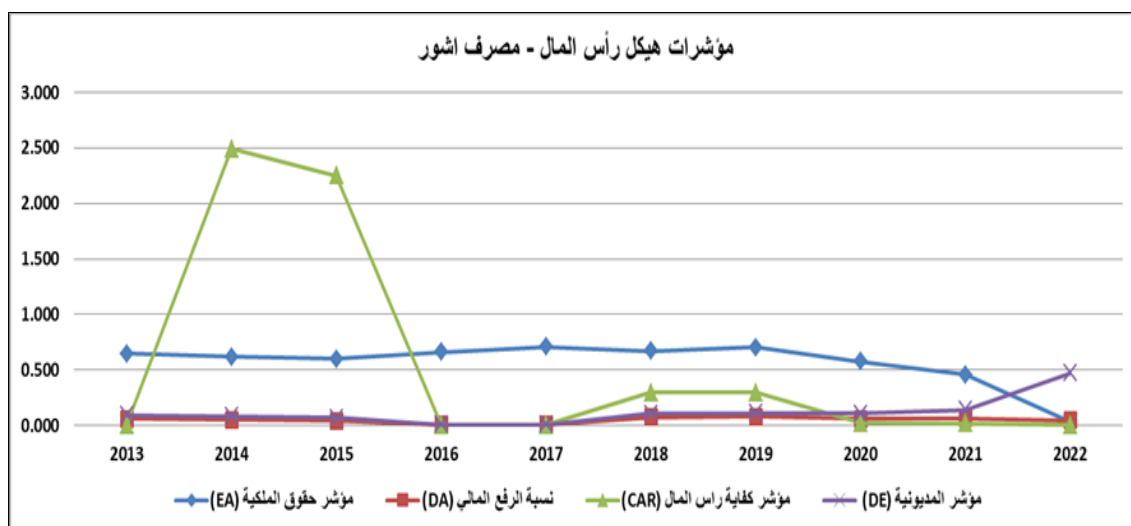
فيما يخص مؤشر كفاية رأس المال (CAR)، فقد شهد تفاوتاً نسبياً، إذ بلغت أدنى قيمة له (0.020) في عام 2014، بينما سجل أعلى قيمة (0.358) في عام 2017، بمتوسط عام قدره (0.258) وانحراف معياري (0.106)، ما يدل على تحسن تدريجي في قدرة المصرف على تغطية المخاطر وتعزيز متانة رأسماله مع مرور الوقت، لا سيما في السنوات الأخيرة.

وبالنسبة إلى مؤشر المديونية (DE)، فقد حافظ على مستويات منخفضة، تراوحت بين (0.001) و(0.122)، بمتوسط بلغ (0.050)، وهو ما يعكس انخفاض مستويات الدين إلى إجمالي الأصول لدى المصرف، ويشير إلى اعتماد أكبر على الموارد الذاتية أو التمويل طويل الأجل مقارنة بالمديونية قصيرة الأجل. وبشكل عام، تُظهر المؤشرات أن مصرف بغداد يتمتع بهيكل رأس مال متوازن يميل إلى التحفظ، مع تعزيز مستمر في كفاية رأس المال وانخفاض في نسب المديونية والرفع المالي، مما يعكس استقراراً مالياً نسبياً وقدرة على التكيف مع متطلبات رأس المال الرقابي والاحترازي خلال فترة الدراسة.

جدول (2): مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف اشور

1 السنوات	مؤشر حقوق الملكية (EA)	نسبة الرفع المالي (DA)	مؤشر كفاية رأس المال (CAR)	مؤشر المديونية (DE)
2013	0.649	0.062	0.003	0.095
2014	0.618	0.051	2.493	0.082
2015	0.599	0.042	2.252	0.070
2016	0.660	0.007	0.003	0.010
2017	0.707	0.007	0.003	0.010
2018	0.672	0.073	0.297	0.108
2019	0.701	0.079	0.299	0.113
2020	0.575	0.061	0.024	0.106
2021	0.459	0.064	0.018	0.139
2022	0.030	0.045	0.004	0.473
القيمة العليا	0.707	0.079	2.493	0.473
القيمة الدنيا	0.030	0.007	0.003	0.010
الوسط الحسابي	0.567	0.049	0.540	0.121
الانحراف المعياري	0.202	0.025	0.975	0.131

شكل (2) مستويات مؤشرات رأس المال لمصرف اشور (2022-2013)



تبين بيانات الجدول رقم (2) وشكل رقم (2) إلى تطورات مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف اشور خلال الفترة من (2013-2022)، والتي تشمل: مؤشر حقوق الملكية (EA)، ونسبة الرفع المالي (DA)، ومؤشر كفاية رأس المال (CAR)، ومؤشر المديونية (DE).

يُلاحظ أن مؤشر حقوق الملكية (EA) قد سجل تذبذباً نسبياً خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أدنى قيمة له (0.030) في عام 2022، وأعلى قيمة (0.707) في عام 2017، بمتوسط حسابي بلغ (0.567)، وانحراف معياري (0.202)، مما يشير إلى أن هناك تحسن في سياسة التمويل الذاتي للمصرف في السنوات الأولى مع وجود فترات انخفاض ملحوظة، خصوصاً في السنوات الأخيرة.

أما نسبة الرفع المالي (DA)، فقد حافظت على مستويات متفاوتة نسبياً طوال الفترة، تراوحت بين (0.007) و(0.079)، بمتوسط قدره (0.049)، مما يدل على ارتفاع اعتماد المصرف على الديون قصيرة الأجل في تمويله، وهو ما يعكس توجهها محافظاً في الهيكل التمويلي وارتفاعاً للمخاطر المرتبطة بالرفع المالي المرتفع.

فيما يخص مؤشر كفاية رأس المال (CAR)، فقد شهد تفاوتاً نسبياً، إذ بلغت أدنى قيمة له (0.003) في عام 2013، بينما سجل أعلى قيمة (2.493) في عام 2014، بمتوسط عام قدره (0.540) وانحراف معياري (0.975)، ما يدل على انخفاض تدريجي في قدرة المصرف على تغطية المخاطر وتعزيز متانة رأسماله مع مرور الوقت، لا سيما في السنوات الأخيرة.

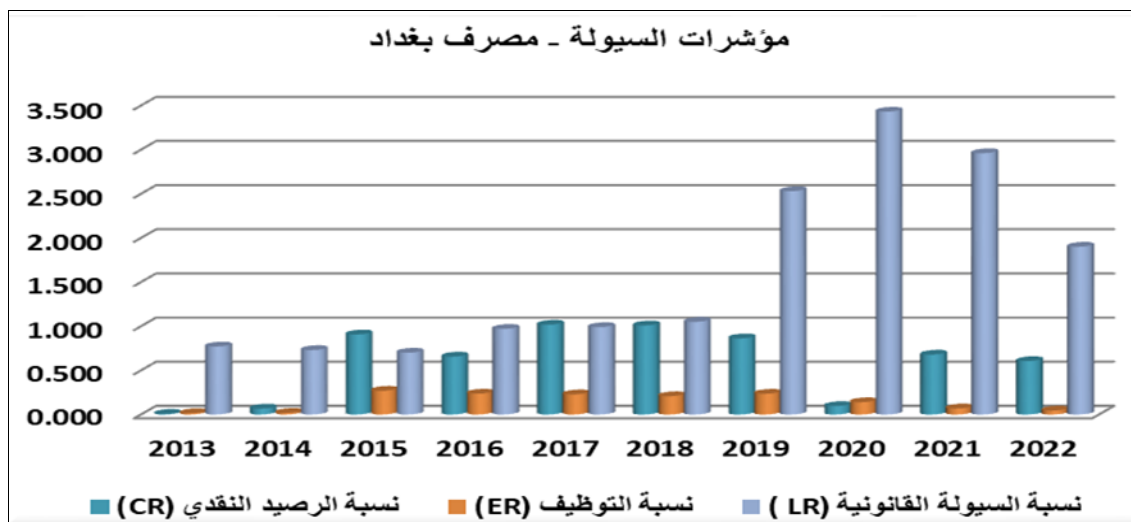
وبالنسبة إلى مؤشر المديونية (DE)، فقد ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة، تراوحت بين (0.010) و(0.473)، بمتوسط بلغ (0.121)، وهو ما يعكس ارتفاع مستويات الدين إلى إجمالي الأصول لدى المصرف، ويشير إلى اعتماد المصرف بشكل أكبر على القروض من الموارد الذاتية أو التمويل طويل الأجل مقارنة بالمديونية قصيرة الأجل.

وبشكل عام، تُظهر المؤشرات أن مصرف اشور يتمتع بهيكل رأس مال متوازن يميل إلى التحفظ، مع تعزيز مستمر في كفاية رأس المال وارتفاع في نسب المديونية والرفع المالي، مما يعكس استقراراً مالياً نسبياً وقدرة على التكيف مع متطلبات رأس المال الرقابي والاحترازي خلال فترة الدراسة.

التحليل المالي لمؤشرات السيولة المصرفية

جدول (3): مؤشرات السيولة لمصرف بغداد (2022-2013)

السنوات	نسبة الرصيد النقدي (CR)	نسبة التوظيف (ER)	نسبة السيولة القانونية (LR)
2013	0.007	0.015	0.77
2014	0.067	0.018	0.73
2015	0.906	0.268	0.7
2016	0.655	0.236	0.97
2017	1.017	0.228	0.99
2018	1.008	0.207	1.05
2019	0.862	0.235	2.53
2020	0.096	0.139	3.43
2021	0.678	0.068	2.96
2022	0.605	0.044	1.9
القيمة العليا	1.017	0.268	3.430
القيمة الدنيا	0.007	0.015	0.700
الوسط الحسابي	0.590	0.146	1.603
الانحراف المعياري	0.395	0.101	1.026

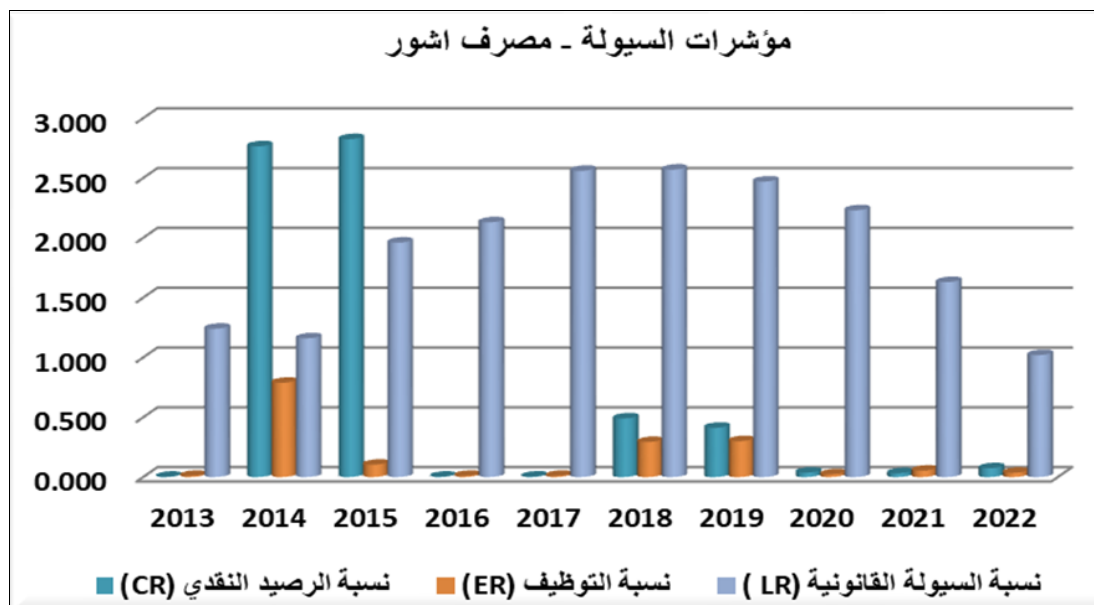


توضح بيانات الجدول رقم (3) إلى تطور مؤشرات السيولة في مصرف بغداد خلال الفترة من (2013-2022)، وتشمل المؤشرات الثلاثة: نسبة الرصيد النقدي (CR)، نسبة التوظيف (ER)، ونسبة السيولة القانونية (LR). يُلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي (CR) شهدت تنديباً واضحاً على مدار السنوات، إذ بلغت أعلى قيمة لها (1.017) في عام 2017، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها عن (0.007) في عام 2013، بمتوسط حسابي قدره (0.590) وانحراف معياري (0.395) يُعبر هذا التفاوت الكبير عن تغيرات ملحوظة في السياسة النقدية للمصرف أو قدرته على الاحتفاظ بالنقدية الجاهزة، وهو ما قد يرتبط بعوامل تشغيلية أو خارجية كالتغير في السياسات المالية أو حجم الطلب على السيولة. أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف (ER)، فقد كانت هي الأخرى متباينة، حيث بلغت أعلى قيمة لها (0.268) في عام 2015، بينما انخفضت إلى (0.015) في عام 2013، بمتوسط حسابي قدره (0.164) وانحراف معياري (0.101) تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف موارده المتاحة في أنشطة استثمارية أو تشغيلية، ويُلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين السنوات، مما قد يشير إلى اختلاف في توجهات الاستثمار أو في

البيئة التشغيلية من عام إلى آخر وان هناك تراجع في نسبة التوظيف في المصرف. فيما يخص نسبة السيولة القانونية (LR)، فقد تراوحت بين (0.700) كحد أدنى في عام 2015، كحد أقصى في عام 2020، بمتوسط عام قدره (1.603) وانحراف معياري (1.026)، وهي نسبة تعكس التزاماً واضحاً من المصرف بالمتطلبات القانونية الخاصة بالسيولة. ويُعد هذا المؤشر مستقراً نسبياً مقارنة بالمؤشرين الآخرين، مما يعكس تحكماً أفضل في هذا الجانب تحديداً، وهناك ارتفاع كبير في نسبة السيولة خصوصاً في السنوات الأخيرة. وبشكل عام، تُظهر البيانات أن مصرف بغداد يمتلك مرونة في التعامل مع السيولة، وإن كانت هناك بعض التذبذبات في نسب الرصيد النقدي والتوظيف، إلا أن نسبة السيولة القانونية ظلت مستقرة ومرتفعة، مما يُشير إلى التزام المصرف بالضوابط الرقابية، مع وجود تفاوت نسبي في السياسات التشغيلية والسيولة الحرة

جدول (4): مؤشرات السيولة لمصرف اشور (2022-2013)

السنوات	نسبة الرصيد النقدي (CR)	نسبة التوظيف (ER)	نسبة السيولة القانونية (LR)
013	0.003	0.011	1.24
2014	2.765	0.788	1.16
2015	2.825	0.103	1.96
2016	0.004	0.011	2.13
2017	0.004	0.011	2.56
2018	0.490	0.294	2.57
2019	0.412	0.301	2.47
2020	0.037	0.022	2.23
2021	0.032	0.053	1.63
2022	0.074	0.036	1.02
القيمة العليا	2.825	0.788	2.570
القيمة الدنيا	0.003	0.011	1.020
الوسط الحسابي	0.664	0.163	1.897
الانحراف المعياري	1.137	0.247	0.597



تفسر بيانات الجدول رقم (4) إلى تطور مؤشرات السيولة في مصرف اشور خلال الفترة من 2013 إلى 2022، وتشمل المؤشرات الثلاثة: نسبة الرصيد النقدي (CR)، نسبة التوظيف (ER)، ونسبة السيولة القانونية (LR).

يلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي (CR) شهدت تذبذباً واضحاً على مدار السنوات، إذ بلغت أعلى قيمة لها (2.825) في عام 2015، بينما انخفضت إلى أدنى مستوى لها عند (0.003) في عام 2013، بمتوسط حسابي قدره (0.664) وانحراف معياري (1.137) يُعبر هذا التفاوت الكبير عن تغيرات ملحوظة في السياسة النقدية للمصرف أو قدرته على الاحتفاظ بالنقدية الجاهزة، وهو ما قد يرتبط بعوامل تشغيلية أو خارجية كالتغير في السياسات المالية أو حجم الطلب على السيولة. مع وجود انخفاض واضح خلال السنوات الأخيرة في هذه النسبة. أما فيما يتعلق بنسبة التوظيف (ER)، فقد كانت هي الأخرى متباعدة، حيث بلغت أعلى قيمة لها (0.788) في عام 2014، بينما انخفضت إلى (0.011) في عام 2013 و (0.247) بمتوسط حسابي قدره (0.163) وانحراف معياري (0.247) تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف موارده المتاحة في أنشطة استثمارية أو تشغيلية، ويلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً بين السنوات، مما قد يشير إلى اختلاف في توجهات الاستثمار أو في البيئة التشغيلية من عام إلى آخر. وان المصرف ليس لديه توظيفات كبيرة.

فيما يخص نسبة السيولة القانونية (LR)، فقد تراوحت بين (1.020) كحد أدنى في عام 2022، و (2.570) كحد أقصى في عام 2018، بمتوسط عام قدره (1.897) وانحراف معياري (0.597) وهي نسبة تعكس التزاماً واضحاً من المصرف بالمتطلبات القانونية الخاصة بالسيولة. ويُعد هذا المؤشر مستقرًا نسبياً مقارنة بالمؤشرين الآخرين، مما يعكس تحكماً أفضل في هذا الجانب تحديداً.

وبشكل عام، تُظهر البيانات أن مصرف اشور يمتلك مرونة في التعامل مع السيولة، وإن كانت هناك بعض التذبذبات في نسب الرصيد النقدي والتوظيف، إلا أن نسبة السيولة القانونية ظلت

مستقرة، مما يُشير إلى التزام المصرف بالضوابط الرقابية، مع وجود تفاوت نسبي في السياسات التشغيلية والسيولة الحرة
ثانياً: اختبار فرضيات الانحدار
 للوصول إلى نتائج الدراسة وفقاً للانحدار الخطي المتعدد، تم فرض الفرضية الرئيسية التي تنص على

H1. الفرضية الرئيسية: هناك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة.
 ينبثق من هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية كما يلي:

H1.1. الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في نسبة السيولة القانونية المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة
 من أجل اختبار هذه لفرضية تم إعداد معادلة الانحدار الخطي المتعدد لتقدير السيولة حسب نسبة السيولة القانونية من خلال مؤشرات هيكل رأس المال (مؤشر حقوق الملكية، نسبة الرفع المالي، مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر المديونية)، وتمثلت معادلة الانحدار بما يلي:

$$LR = \beta_0 + \beta_1 EA_1 + \beta_2 DA_2 + \beta_3 CAR_3 + \beta_4 DE_4 + \mu \quad (1)$$

حيث أن:

(LR): مؤشر نسبة السيولة القانونية، (EA) : مؤشر حقوق الملكية، (DA) : نسبة الرفع المالي
 (CAR) : مؤشر كفاية رأس المال، (DE) : مؤشر المديونية،
 (β_0): المعامل الثابت
 (β_1, β_n) : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة، (μ): حد الخطأ (الابعاد العشوائية)
 جدول (5): نتائج تأثير مؤشرات هيكل رأس المال (المتغير المستقل) على نسبة السيولة القانونية (المتغير التابع)

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	المعامل الثابت β_0
مؤشر حقوق الملكية (EA)	0.8743	3.970	0.000	0.849
نسبة الرفع المالي (DA)	-0.1752	-0.650	0.520	
مؤشر كفاية رأس المال (CAR)	0.1621	2.080	0.041	
مؤشر المديونية (DE)	-0.0496	-1.930	0.057	
	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
	0.5626	0.5282	10.67	0.000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج STATA 16

يوضح الجدول رقم (5) اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والتي تقترض وجود علاقة بين مؤشرات هيكل رأس المال ونسبة السيولة القانونية. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية قوية للنموذج ككل؛ حيث بلغت قيمة إحصائية (F = 10.67)، وكانت دالة عند مستوى معنوية (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر قدرًا مهمًا من التباين في المتغير التابع، وهو نسبة السيولة القانونية.

كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.5626$)، وهي نسبة تفسير مرتفعة نسبيًا، تشير إلى أن ما يقارب 56% من التغير في نسبة السيولة القانونية يمكن تفسيره من خلال متغيرات هيكل رأس المال، مما يعكس كفاءة النموذج في تمثيل الظاهرة المدروسة.

عند تحليل تأثير كل مؤشر من مؤشرات هيكل رأس المال على حدة، تظهر النتائج أن مؤشر حقوق الملكية يمتلك التأثير الأكبر والأكثر دلالة إحصائية، حيث بلغ معامل الانحدار الخاص به ($\beta = 0.8743$)، وكانت دلالاته الإحصائية (Sig. = 0.000)، مما يعكس وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين ارتفاع نسبة حقوق الملكية وارتفاع نسبة السيولة القانونية. ويتسق هذا مع المنطق المالي القائل بأن الاعتماد على التمويل الذاتي يعزز من استقرار الشركة وقدرتها على الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية تُمكنها من الوفاء بالمتطلبات القانونية للسيولة.

كما أظهر مؤشر كفاية رأس المال تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا عند مستوى دلالة 5%، حيث بلغ معامل الانحدار له ($\beta = 0.1621$)، بقيمة دلالة إحصائية (Sig. = 0.041). ويشير هذا إلى أن الشركات التي تمتلك احتياطات رأسمالية كافية تكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات وتغطية المخاطر المالية، مما ينعكس إيجابًا على مستوى السيولة القانونية لديها.

أما بالنسبة إلى نسبة الرفع المالي ومؤشر المديونية، فقد كانت العلاقة مع نسبة السيولة القانونية سلبية وغير معنوية إحصائيًا، حيث بلغ معامل الانحدار للرفع المالي ($\beta = -0.1752$, Sig. = 0.520)، بينما بلغ لمؤشر المديونية ($\beta = -0.0496$, Sig. = 0.057). وعلى الرغم من أن دلالة مؤشر المديونية قريبة من مستوى الدلالة المقبول (10%)، إلا أن هذا التأثير لا يُعد كافيًا من الناحية الإحصائية للجزم بوجود علاقة حاسمة. ويمكن تفسير هذا بأن ارتفاع مستويات الدين يُقيد قدرة الشركة على الاحتفاظ

بسيولة قانونية كافية، بسبب زيادة الالتزامات قصيرة الأجل، إلا أن التأثير يعد غير حاسم ضمن هذا النموذج.

وبالرجوع إلى المقطع الثابت في النموذج، والذي بلغ ($\beta_0 = 0.8497$)، يتبين أن هناك عوامل أخرى غير مدرجة في هذا النموذج قد تُساهم في تفسير نسبة السيولة القانونية، وهو ما يستدعي توسيع نطاق البحث مستقبلاً ليشمل متغيرات إضافية ذات طابع تشغيلي أو هيكلي أو مرتبط بخصائص القطاع.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الأولى قد تم قبولها جزئيًا، إذ تم إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض مؤشرات هيكل رأس المال (حقوق الملكية وكفاية رأس المال) ونسبة السيولة القانونية، في حين لم تُثبت العلاقة بالنسبة للمؤشرين الآخرين (الرفع المالي والمديونية). ويُبرز هذا أهمية التركيز على تعزيز حقوق الملكية ورفع كفاية رأس المال كوسيلتين فعّالتين لتعزيز قدرة الشركات على الامتثال للمتطلبات القانونية الخاصة بالسيولة.

H1.2 . الفرضية الفرعية الثانية: هنالك علاقة تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات هيكل رأس المال في نسبة التوظيف المصرفية للمصارف العراقية عينة الدراسة من أجل اختبار هذه لفرضية تم إعداد معادلة الانحدار الخطي المتعدد لتقدير السيولة حسب نسبة التوظيف من خلال مؤشرات هيكل رأس المال (مؤشر حقوق الملكية، نسبة الرفع المالي، مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر المديونية)، وتمثلت معادلة الانحدار بما يلي:

$$ER = \beta_0 + \beta_1 EA_1 + \beta_2 DA_2 + \beta_3 CAR_3 + \beta_4 DE_4 + \mu \quad (2)$$

حيث أن:

(ER): مؤشر نسبة التوظيف، (EA): مؤشر حقوق الملكية، (DA): نسبة الرفع المالي، (CAR): مؤشر كفاية رأس المال، (DE): مؤشر المديونية، (β_0): المعامل الثابت، (β_1, β_n): معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة، (μ): حد الخطأ (الابعاد العشوائية)

جدول (6): نتائج تأثير مؤشرات هيكل رأس المال على نسبة التوظيف

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	قيمة (T)	المعنوية (Sig.)	المعامل الثابت β_0
مؤشر حقوق الملكية (EA)	-0.8181	-2.630	0.010	0.7045
نسبة الرفع المالي (DA)	-0.1262	-0.330	0.743	
مؤشر كفاية رأس المال (CAR)	0.5752	5.210	0.000	
مؤشر المديونية (DE)	-0.0216	-0.600	0.553	
	(R^2)	(Adjusted R^2)	(F)	(Sig.)
	0.4692	0.4303	6.91	0.001

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج STATA 16

يوضح الجدول رقم (6) اختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والتي تقترض وجود علاقة بين مؤشرات هيكل رأس المال ونسبة التوظيف، باعتبارها أحد مؤشرات السيولة في هذا البحث. وقد أظهرت نتائج النموذج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للنموذج ككل؛ حيث بلغت قيمة إحصائية (6.91) $F =$ ، وكانت دالة عند مستوى معنوية (0.001) $(Sig.)$ ، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر قدرًا مهمًا من التباين في المتغير التابع، وهو نسبة التوظيف.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = (0.4692)$ ، وهي نسبة تفسير معتدلة إلى جيدة، تُشير إلى أن ما يقارب 47% من التغير في نسبة التوظيف يمكن تفسيره من خلال متغيرات هيكل رأس المال، وهو ما يعكس قدرة النموذج على تمثيل العلاقة بين الهيكل التمويلي والقرارات التشغيلية المرتبطة بالتوظيف. عند تحليل تأثير كل مؤشر من مؤشرات هيكل رأس المال على حدة، تظهر النتائج أن مؤشر كفاية رأس المال يُعد المتغير الأكثر تأثيرًا ودلالة إحصائية في النموذج؛ حيث بلغ معامل الانحدار له $(\beta = 0.5752)$ ، بقيمة $T = 5.210$ ودلالة معنوية $(Sig. = 0.000)$ ، مما يعكس وجود علاقة موجبة قوية ومعنوية بين كفاية رأس المال ونسبة التوظيف. وهذا يعني أن الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من كفاية رأس المال تكون أكثر قدرة على التوسع في أنشطتها التشغيلية وزيادة معدلات التوظيف، نتيجة توافر احتياطات مالية تتيح توظيف الموارد البشرية بكفاءة.

في المقابل، أظهرت النتائج أن مؤشر حقوق الملكية له تأثير سلبي ومعنوي على نسبة التوظيف، إذ بلغ معامل الانحدار $(\beta = -0.8181)$ ، وكانت قيمة $T = -2.630$ ، بدلالة معنوية $(Sig. = 0.010)$ ، ويفسر هذا الأثر بأن الشركات التي تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الذاتي قد تتبع سياسات مالية محافظة تؤدي إلى تقليص أو تجميد خطط التوظيف، نتيجة لرغبتها في تقليل المخاطر المرتبطة بالتوسع السريع أو التكاليف التشغيلية الثابتة.

أما بالنسبة إلى نسبة الرفع المالي ومؤشر المديونية، فقد أظهرت النتائج غياب تأثير معنوي لهما في هذا النموذج، إذ بلغ معامل الانحدار لنسبة الرفع المالي $(\beta = 0.1262)$ بدلالة $(Sig. = 0.743)$ ، بينما بلغ لمؤشر المديونية $(\beta = -0.0216)$ بدلالة $(Sig. = 0.553)$ ، ويُفهم من ذلك أن هذه المؤشرات لا تلعب دورًا جوهريًا في تفسير التغيرات في نسبة التوظيف، وقد يكون مراد ذلك إلى أن قرارات التوظيف تتأثر بعوامل تشغيلية واستراتيجية أكثر من تأثرها بأسلوب تمويل الشركة.

وبالرجوع إلى المقطع الثابت في النموذج، والذي بلغ $(\beta_0 = 0.7045)$ وبدلالة معنوية $(Sig. = 0.002)$ ، يتضح أن هناك عوامل أخرى غير مشمولة في النموذج الحالي تساهم في تفسير نسبة التوظيف، وهو ما يستدعي تضمين متغيرات إضافية في النماذج المستقبلية، خاصة المتغيرات التشغيلية أو المرتبطة بالبيئة السوقية. خلاصة النتائج، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الثانية قد تم قبولها جزئيًا، إذ تم إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض مؤشرات هيكل رأس المال (كفاية رأس المال وحقوق الملكية) ونسبة التوظيف، في حين لم تثبت العلاقة بالنسبة للمؤشرين الآخرين (الرفع المالي والمديونية). وتُبرز هذه النتائج أهمية تعزيز كفاية رأس المال كوسيلة لتوسيع النشاط وزيادة التوظيف، في حين أن الاعتماد المفرط على التمويل

الذاتي قد يكون له أثر عكسي على النمو التشغيلي في بعض الحالات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1. أثبتت الدراسة أهمية وفاعلية هيكل رأس المال في تعزيز المصارف والمحافظة على كفاءة تمويلها وتحديد نقاط القوة والضعف وتقييم المصارف ومعرفة ما لو كانت ذات سيولة عالية أو منخفضة خلال مدة الدراسة.
2. أن المصارف التجارية العراقية الخاصة عينة الدراسة تتمتع بسيولة مالية مقاسة ب (مؤشر حقوق الملكية ونسبة الرفع المالي ومؤشر كفاية رأس المال ومؤشر المديونية) حيث لا يوجد لدى أي من المصارف عينة الدراسة سيولة مالية أقل من النسب القانونية والمعتمدة.
3. توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير بين مؤشر حقوق الملكية والسيولة القانونية مما يعكس وجود علاقة موجبة ومعنوية بين ارتفاع نسبة حقوق الملكية وارتفاع نسبة السيولة القانونية ويتسق هذا مع المنطق المالي بأن الاعتماد على التمويل الذاتي يعزز من استقرار المؤسسة المالية والاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية تمكنها من الوفاء بالمتطلبات القانونية للسيولة.
4. ينبغي على المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة المضي قدماً في تقوية كفاية رأس المال نظراً لأهميته الكبيرة في دعم السيولة المصرفية وامتصاص الصدمات المالية، مما يساهم في استقرارها المالي وزيادة قدرتها على التوسع والتوظيف.

ثانياً: التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة تحقيق توازن بين التمويل الذاتي (حقوق الملكية) والتمويل بالديون لتقليل المخاطر المرتبطة بالسيولة وضمان الاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية تمكن المصارف من الوفاء بالتزاماتها القانونية.
1. من المهم أن تعتمد المصارف سياسات تمويل مرنة تتماشى مع متغيرات السوق وتدعم السيولة دون الإفراط في الاعتماد على الديون قصيرة الأجل التي قد تؤثر سلباً على قدرة المصرف في الاحتفاظ بالسيولة.
2. ينصح المصارف التي تعتمد على التمويل الذاتي بأن تتبنى استراتيجيات استثمار متوازنة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة الاحتفاظ بنسبة كافية من النقدية لتفادي أي تراجع في السيولة الفعلية.

المصادر العربية

1. خلف وآخرون، اسمهان، وعثمان نقارو، ومؤمنة فاعور (2018)، أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي.
2. القيسي، عمار فوزي عبد الحميد (2024)، دور السيولة في تعظيم الأرباح في القطاع المصرفي المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية المديرية العامة لتربية الانبار.
3. ظاهر ومحمد، غسان طارق وسلام هاشم (2019) السيولة المصرفية وأثرها على البطالة في العراق للمدة 2004 _ 2016 مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية.
4. داود، د. علي سعد محمد (2012)، البنوك ومحافظ الاستثمار دار التعليم الجامعي الاسكندرية مصر.
5. يوسف ومحمد، سراف جمال وسروه احمد (2023)، أثر بعض المحددات الخارجية في السيولة المصرفية ودراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق

للاوراق المالية للمدة 2005_2017 مجلة تكريت للعلوم
الادارية والاقتصادية
6. الخفاجي، مريم حفطي حمزة (2019)، تأثير المخاطر السوقية
في التعثر السداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف دراسة
تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة من
2005_2017 رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية
والمصرفية في كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء.

المصادر الانكليزية

1. Nawi HM. Determinants of capital structure in small and medium-sized enterprises in Malaysia [PhD thesis]. Brunel Business School, Brunel University London; 2015.
2. Petersburg SA. Impact of capital structure on the value of listed Russian companies [Master's thesis]. Petersburg University, Graduate School of Management; 2021.
3. Oyedokun E, Olatuji KA, Sanyaolu WA. Capital structure and firm financial performance. International Accounting and Taxation Research Group; 2018. Available from: [URL if available].
4. Hainaut D, Shen Y, Zeng Y. How do capital structure and economic regime affect prices of banks' equity and liabilities? Annals of Operations Research. 2018.
5. Gropp R, Mosk T, Ongena S, Wixc. Bank response to higher capital requirements: Evidence from a quasi-natural experiment. Swiss Finance Institute Research Paper Series; 2018.
6. Gambacorta L, Shin HS. Why bank capital matters for monetary policy. Journal of Financial Intermediation. 2016.
7. Bergham A. Strategic financial decisions. Translated by Fattoun M, Abd Al Kaarim O. First edition. Damascus: Shuaa House; 2010: 315.
8. Khudair MA, Yaqoop FA. Standards of creditworthiness of customers and their impact on the liquidity of commercial banks: Applied research on a sample of Iraqi private banks. Journal of Accounting and Financial Studies. 2021;16(56):148.